# لبنان وسوريا: إنشاء شراكة تواجه التحديات الاستراتيجية

بقلم الدكتور ناصر الصعيدي

دمشق في 4 آب 2002

في السنوات العشر الأخيرة منذ توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين سوريا ولبنان، يقوم البلدان بإعادة بناء ما كان مشتركا بينهما في النصف الأول من القرن العشرين. ففي الفترة السابقة لسنة 1949 كان بينهما تكامل عميق يتصف بما يلي: وجود اتحاد جمركي، أي حواجز جمركية مشتركة تجاه باقي العالم، وعملة مشتركة، وحرية انتقال اليد العاملة ورأس المال بين البلدين، وحرية إنشاء المؤسسات الاقتصادية. وكانت تجمع بين الاقتصادين السوري واللبناني روابط متعددة: التجارة الخارجية والتجارة عبر الحدود، والاستثمار، والقوة العاملة، وملكية الموجودات. وكانت هناك مصالح مشتركة ذات أهمية كبيرة كشبكات الطرق والسكة الحديدية والنقل والبريد والهاتف، وكانت كلها مترابطة تسيّرها إدارة مشتركة. وكانت البنية التحتية والمرافق العامة الأساسية منشأة لتقديم الخدمات في البلدين. والواقع أن العدد الكبير من الاتفاقات والبروتوكولات، المعقودة بين البلدين منذ سنة 1992، تكتشف من جديد ماضينا وتراثنا المشترك. وهنا يرد إلى ذهنني قول مأثور لفيلسوف كبير هو جورج سانتايانا، إذ قال "إن الذين لا يستطيعون استذكار الماضي محكمون بتكراره".[1] وفضلا عن ذلك، إن تاريخ الروابط الاقتصادية بين سوريا ولبنان والتكامل بينهما، خلال السنوات المئة الأخيرة، هو عكس التجربة العالمية. فالعالم كان، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أكثر تكاملا مما في الفترة الممتدة بين بدء الحرب العالمية الأولى ومطلع الستينيات، نتيجة حربين عالميتين وفترة الكساد الاقتصادي الكبير. وقد ازداد التكامل الاقتصادي العالمي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، في حين أن تاريخ التكامل والشراكة على الصعيد الاقتصادي بين لبنان وسوريا قد سار عمليا في اتجاه معاكس.

حديثي اليوم ليس عن الماضي بل عن بالمستقبل، وهو ويركز على الموضوعات التالية:

1- التحديات الاستراتيجية التي يواجهها كل من لبنان وسوريا، ومنها مجابهة الخطر الإسرائيلي والتحديات الناجمة عن أحداث 11 أيلول 2001.
2- السياسات الاقتصادية والإصلاحات الاقتصادية الداخلية اللازمة لإعادة التكامل الاقتصادي والحفاظ عليه، ولمواجهة مشكلة ارتفاع تكاثر السكان والقوة العاملة، وهي مشكلة شائكة في سوريا وبدرجة أقل في لبنان.
3- ضرورة القيام بإصلاح تجاري، مع تحرير التجارة وزيادة انفتاحها.

---

[1] راجع جورج سانتايانا....

4- بناء المؤسسات والقدرة المؤسسية على النمو والتنمية، بما في ذلك تحديث البنية التحتية التشريعية والرقابية لدعم اقتصاد حديث قائم على المعرفة، وتمكين سوريا ولبنان من دخول العصر الرقمي، أي العصر الإلكتروني.
5- تصميم وتنفيذ استراتيجيات مشتركة بين البلدين بشأن قضايا التكنولوجيا الإلكترونية، والاستثمار في تكنولوجيا وسائط الإعلام والمعلومات والاتصالات كأداة رئيسية للتحديث الاقتصادي والتنمية والإصلاح الإداري. وتركز هذه العجالة على مدى استعداد كل من البلدين في هذا الميدان، وإمكانية التحرك على مسار سريع في تنمية هذه التكنولوجيا بشكل يتيح، في النهاية، التعويض عن التأخر، والتلاقي مع البلدان التي دخلت العصر الإلكتروني وقامت فيه بدور ريادي.

تتألف هذه الدراسة من أربعة أقسام. يستعرض القسم الأول الأدلة التجريبية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية في البلدين، ويقارن هذه الأدلة بعدد من المعايير. وبالرغم من التقدم المنتظم المحقق في سوريا ومن انطلاق عملية الإعمار ومسار النمو غير المنتظم في لبنان، فإن **وضعيتنا النسبية** على المدى الطويل قد تراجعت إلى حد كبير مقارنة بالبلدان النامية في جميع مناطق العالم تقريبا، علما بأن هذا التراجع في الوضعية النسبية ينطبق أيضا – مع استثناءات قليلة – على معظم البلدان العربية. فبالرغم من وجود موارد طبيعية ضخمة، ومواقع جغرافية مميزة، وفئات فتية متنامية من السكان ومن القوى العاملة، هناك تراجع في حصتنا من الدخل والإنتاج في العالم، وفي حركة التبادل التجاري والاستثمار. كذلك لم نتمكن من اجتذاب الاستثمارات والرساميل الأجنبية، بل نحن في الواقع بلدان تصدر الرساميل على أساس صاف.

ويركز القسم الثاني على القضايا الاستراتيجية التي تواجه لبنان وسوريا، وعلى العوامل المشتركة التي تؤثر في التوقعات والتوجهات الاقتصادية المرتقبة، ومنها الصدمات والاضطرابات الإقليمية ذات الطابع الأمني والاقتصادي والسياسي.

ويتناول القسم الثالث بالتفصيل إصلاحات السياسة العامة في الميدان الاقتصادي والميادين الأخرى، وهي إصلاحات ضرورية للتخفيف من نقاط الضعف، وتحقيق نمو اقتصادي منتظم، ومجابهة التحديات الاستراتيجية. وبهذا الصدد، ينبغي لسوريا ولبنان العمل على بناء تحالف وشراكة استراتيجية، مع إعطاء الأولوية للتكامل الاقتصادي والمالي. فالبلدان العربية على وجه العموم، وسورية ولبنان على وجه الخصوص، قد سعت أحيانا كثيرة إلى تحقيق التكامل بالإرادة والقرار السياسي. غير أن اتباع النهج الذي سلكته البلدان الأوروبية يبشر بنتائج أفضل. وهذا يعني إمكانية تحقيق الغايات السياسية والأهداف الاستراتيجية عن طريق التعاون والتكامل في الميدانين الاقتصادي والمالي، مع إنشاء منطقة تجارة حرة وسوق مشتركة. ومن المفيد أن نتذكر أن الاتحاد الأوروبي الحالي، الذي ينطوي على سوق مشتركة وعملة مشتركة هي اليورو، قد شهد بذور ولادته في إطار "الاتحاد الأوروبي للفحم والفولاذ"، وهو اتفاق تم

توقيعه سنة 1951 وأصبح نافذا سنة 1952 وانتهى مفعوله في 23 تموز 2002. وهكذا فمن الممكن، بالاستناد إلى استراتيجية انفتاح متعددة الأطراف نحو الاتحاد الأوروبي، مع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تحقيق تكامل اقتصادي عميق وإصلاحات اقتصادية داخلية في سوريا ولبنان تؤدي، بدورها، إلى ازدهار ونمو اقتصادي منتظم. وعلينا، في هذا المجال، أن نقتدي بالتجربة الأوروبية، بمعنى أن المصالح المشتركة، الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والاستراتيجية، والتكامل الاقتصادي هما دعامتان متينتان لشراكة استراتيجية جديدة سليمة ومستقرة. أما النهج التقليدي البديل الذي يرسم طموحات وأهدافا سياسية رفيعة المستوى فالواقع أنه لم يحقق وعوده.

ويتناول القسم الرابع مبادرات السياسة العامة، ويقترح نهج عمل تستند إليه الشراكة الجديدة اللبنانية السورية:

- ينبغي لسوريا ولبنان، استنادا إلى منطقة التجارة الحرة الثنائية القائمة حاليا، قيادة جهود الإسراع في إنشاء سوق عربية مشتركة تواكب تنفيذ منطقة التجارة الحرة الأوروبية – المتوسطية. وينبغي للبنان وسوريا، والبلدان العربية الأخرى التي وقعت اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، أن توقع أيضا فيما بينها اتفاقات شراكة عربية تتضمن، على الأقل، محتوى وأبعادا مماثلة لما تتضمنه اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. ويجب أن تقوم هذه الاستراتيجية على إنشاء وإدماج مشاريع البنية التحتية الإقليمية (شبكات الطرق والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمياه، والكهرباء، والغاز، وغير ذلك من المرافق العامة)، وعلى رفع القيود بشكل متبادل وتحرير النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى إجراء إصلاحات داخلية عميقة واسعة النطاق. وتقتضي هذه الاستراتيجية أيضا إيجاد بيئة مشتركة مؤاتية للمستثمرين، وهذا يشمل سياسة تنظيم المنافسة، والإطار الملائم لمشتريات القطاع العام، وقواعد شفافة غير تمييزية لإنشاء المؤسسات الاقتصادية، وقواعد أخرى بشأن منشأ المنتجات، مع تطبيق معايير ومقاييس مشتركة. وهذه إصلاحات يجب تنفيذها بشكل متلازم ومتزامن، لأنها تشكل الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والتنظيمية اللازمة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- تصميم استراتيجية شاملة بشأن الخدمات الإلكترونية، كي يتمكن لبنان وسوريا من إنشاء اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات.
- إنشاء وتحديث المؤسسات القادرة على تأمين تطور المجتمعات الديموقراطية.

وأشير، في نهاية البحث، إلى أن تعميق التعاون والتكامل على الصعيدين الاقتصادي والمالي قد أصبح أمرا أكثر أهمية في المرحلة التي يمر بها العالم بعد أحداث 11 أيلول 2001.

**أداء الاقتصاد وطاقاته**

تتمتع منطقتنا بقدر كبير من الموارد البشرية والطبيعية والمعدنية. وباستثناء المناطق الصحراوية (مع وجود تصحّر متزايد في بعض الحالات)، فإن بلدان الشرق الأوسط تتمتع بشروط مناخية ومواقع جغرافية ملائمة، مع إمكانية استخدام النقل البحري أو النهري أو كليهما معا. وبالتالي، فإننا لا نواجه مصاعب البلدان غير الساحلية أو البلدان ذات المناخ الشديد الوطأة، أو المصاعب الناجمة عن عدم إمكانية استخدام خطوط النقل أو عن البعد الجغرافي. ولكن، بالرغم من هذه العوامل المؤاتية لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، لم يكن أداء منطقتنا أداء جيدا. والواقع أن **وضعيتنا النسبية** قد سجلت تراجعا، كما يستدل من مؤشرات كثيرة. ونجد في الجدولين رقم 1 ورقم 2، وفي الرسوم البيانية المرافقة، ما يثبت الوقائع التالية:

1- يبلغ مجموع عدد السكان في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا... مليون نسمة، أي ما يقارب عد السكان في بلدان الاتحاد الأوروبي، علما بأنه يمثلون... % من سكان العالم وأنه من المتوقع أن يبلغ عددهم ... مليون في سنة 2015. فالسكان مؤلفون من فئات فتية و40% منهم هم دون العشرين، وهم يتكاثرون بوتيرة سريعة نسبيا. وبالتالي، فإن القوة العاملة البالغة ... مليون يتوقع نموها بشكل أسرع من نمو السكان وهي ستبلغ ... مليون في سنة 2015. ومن المتوقع أيضا أن يكون نمو السكان الذين هم في سن العمل، من الآن حتى سنة 2015، نموا أسرع مما في أية منطقة أخرى في العالم، أي بمعدل سنوي قدره 2.7%. وبهذا الصدد، نجد أن مشاركة المرأة في القوة العاملة هي على أدنى المستويات في العالم، إذ تبلغ 27%، في حين أن عدد النساء يبلغ ...% من مجموع السكان.

والقضية هنا هي إنشاء فرص عمل جديدة، علما بأنه ينبغي للعمالة أن تنمو، على الأقل، بنسبة 4% سنويا من أجل استيعاب نمو السكان والقوة العاملة، كما يجب أن يكون هذا النمو على نمط أسرع في حال ارتفاع مشاركة المرأة في القوة العاملة حتى المعدل الموجود في البلدان المتوسطة الدخل.

2- كانت حصة بلدان الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا من الدخل العالمي تبلغ ...% سنة 1970 و... % سنة 1990، علما بأنها هبطت حتى ...% سنة 2000. ونجد أن الدخل المجمع للبلدان العربية هو أقل من دخل إسبانيا، التي تعتبر بلدا صناعيا متوسط الحجم، في حين أن عدد سكانها هو أقل بكثير من سكان البلدان العربية. ونجد أيضا أن فنلندا الصغيرة، وعدد سكانها يفوق بقليل 5.2 مليون نسمة، تنتج سنويا ما يعادل إنتاج المملكة العربية السعودية. وفي الخمسينيات، كانت حصة الفرد من الدخل القومي في مصر مماثلة لحصة الفرد في كوريا الجنوبية، لكنها هبطت في سنة 1998 إلى مستوى بلغ خمس الحصة الكورية.

3- في سنة 1990 كان حوالى 59 مليون شخص (24.8% من السكان) يعيشون على دخل يومي يقل عن دولارين في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا. غير أن هذا العدد ارتفع حتى 87 مليون (29.9% من السكان) في سنة 1999.

4- هناك تدهور في نتائج النمو في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، علما بأن هذه النتائج ترتبط ارتباطا قويا بأسعار وتطورات النفط والغاز.

5- يسيطر النفط على تجارة البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، علما بأن صادرات الوقود تمثل ثلاثة أرباع صادرات المنطقة. ونتيجة لذلك، فالصادرات غير مستقرة، وهي شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط وبالصدمات المتصلة بالعرض النفطي، علما بأن أعلى حصة لصادرات المنطقة من الصادرات العالمية متلازمة مع ذروة أسعار النفط. ومن جهة أخرى، لم تتمكن المنطقة حتى الآن من تنويع قاعدة صادراتها.

يبين الجدول أعلاه أن حصة البلدان الأعضاء في الجات/المنظمة العربية للتجارة من التجارة العالمية تزداد بشكل مطرد. وبعد أن انضمت الصين إلى هذه المنظمة، سوف تبلغ حصة البلدان الأعضاء أكثر من 96% من التجارة العالمية. إذن، يستخلص من هذا الأمر الواقع أن التجارة العالمية تسودها حاليا قواعد المنظمة العالمية للتجارة. وهذا يعني أن من مصلحة البلدان العربية عموما، ومن مصلحة سوريا ولبنان خصوصا، الانضمام إلى هذه المنظمة العالمية والقيام بتحرير تبادلها التجاري على مستوى متعدد الأطراف، وفق القواعد والأنظمة التي وضعتها المنظمة العالمية للتجارة. وإذا لم يتم ذلك فالبلدان العربية، وسوريا ولبنان، ستصبح بلدانا مهمّشة.

6- تنمو التجارة العالمية للخدمات بسرعة تفوق نمو الإنتاج العالمي وتجارة البضائع، وهذا يعبر عن التغير التدريجي في بنية النشاط الاقتصادي، المتحول من الزراعة والصناعة نحو الخدمات والخدمات المالية وتكنولوجيا وسائط الإعلام والمعلومات والاتصالات. لقد كانت البلدان العربية حتى الآن بطيئة في تصميم استراتيجيات خاصة بتحرير وتطوير قطاع الخدمات، الذي يخضع عادة لقيود شديدة، كما أنها لم تستثمر في البنية التحتية اللازمة (مثلا، الاتصالات السلكية واللاسلكية، والسياحة والنقل). ويشير استقصاء حديث العهد إلى أن إصلاح قطاع الخدمات يمكنه أن يؤدي إلى مكاسب كبيرة لمصلحة المستهلكين والمستفيدين من الخدمات، علما بأن هذه المكاسب تفوق ما يؤدي إليه الاكتفاء بإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السلع المستوردة نس تتراوح بين 30% و40% . وبالتالي، إذا اقترن تحرير التجارة بإصلاح قطاع الخدمات

فهذا يؤدي إلى مكاسب أفضل مما يؤدي إليه التغيير في إحدى السياستين، مع وجود تكاليف متماثلة بشأن التكييف اللازم في ميدان القوة العاملة.[3]

7- إن التبادل التجاري فيما بين البلدان العربية محدود، وهو لا يتجاوز 7% من تجارة البضائع ويشمل الوقود في الدرجة الأولى. وهذا يعبر عن الوقائع التالية: (أ) إن الحواجز التجارية بين البلدان العربية، الجمركية وغير الجمركية، هي أشد من الحواجز على التجارة بين البلدان العربية وشركائها التجاريين من غير البلدان العربية؛ (ب) إن هناك قاعدة منتجات متماثلة. وفي حالة البلدان غير الأعضاء في مجلس الخليج، نجد أن متوسط التعريفات الجمركية يتراوح بين 10 و15%، وهو من أعلى المتوسطات في العالم، مما يؤدي إلى درجة مرتفعة نسبيا من حماية النشاط الاقتصادي المحلي. والواقع أن التحرير التجاري يتعلق بتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية بقدر ما يتعلق بتسهيل التبادل التجاري وتأمين فعاليته. وعلى سبيل المثال، فإن تخفيض عدد الأيام وتكاليف التخليص الجمركي أمر تعادل أهميته تخفيض التعريفات الجمركية. ونمط المتاجرة في البلدان العربية نمط متنوع. فبلدان الاتحاد الأوروبي هي أهم الشركاء التجاريين لبلدان المغرب العربي، في حين أن بلدان مجلس الخليج تتجه نحو اليابان وآسيا. أما التجارة في بلدان المشرق العربي فهي أكثر تنوعا.

8- لننتقل الآن إلى التجارة الخارجية لكل من لبنان وسوريا. نلاحظ أولا، استنادا إلى مقاييس الانفتاح التقليدية (نسبة الاستيراد زائد التصدير إلى الناتج المحلي الإجمالي)، أن سوريا هي أكثر انفتاحا من لبنان، علما بأن نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي يبلغ متوسطها 67% تقريبا مقابل 60% تقريبا في لبنان. فالاقتصاد اللبناني يسجل باستمرار عجزا بنيويا كبيرا في الميزان التجاري، لكنه عجز يتم التعويض عنه في معظم السنين بواسطة تحويلات المغتربين اللبنانيين والرساميل الوافدة. وبالفعل، يجب تحليل وضع لبنان على أنه بلد صدّر، عن طريق الهجرة، رأسمالا بشريا ينتج عائدات بشكل رساميل وافدة وتحويلات منتظمة للدخل والأرباح من باقي العالم، علما بأن عدد المغتربين اللبنانيين يتراوح بين ثلاثة وأربعة أضعاف السكان المقيمين. ونجد، على العكس، أن سوريا تميل إلى تحقيق فوائض في ميزانها التجاري، وأن قيمة صادراتها تتأثر بتقلبات أسعار النفط. غير أنها لم تستفد من المجموعة الكبيرة لسكانها المهاجرين، مع أنها مماثلة في الحجم إن لم تكن أكبر من مجموعة المهاجرين اللبنانيين. ويعود ذلك إلى نقص في النمو وعدم إصلاح القطاع المصرفي والمالي.[4] ونتيجة لذلك، نجد أن التنمية الاقتصادية السورية قد أعاقها عدم توفر الموارد الخارجية والتمويل الخارجي.

---

[3] راجع Denise Konan, "Alternative Paths to Prosperity: Economic Integration Among Arab Countries", prepared for the Council on Foreign Relations Study Group on Middle East Trade Options, (New York: Council on Foreign relations, 2001), and "Harnessing Trade for Development and Growth in the Middle East", Hoekman, B. and P. Messerlin, Report by the Council on Foreign Relations Study Group on Middle East Trade Options, 2002.

[4] راجع: **ناصر الصعيدي: إصلاح القطاع المالي في سوريا.**

إن التجارة الخارجية لسوريا ولبنان تتجه بنوع خاص نحو بلدان الاتحاد الأوروبي، وهو منشأ نصف مستوردات لبنان تقريبا وأكثر من نصف مستوردات سوريا. ومن زاوية التصدير، نجد أن لبنان يميل إلى التصدير إلى البلدان العربية (أكثر من نصف صادراته)، في حين أن صادرات سوريا هي أكثر توازنا. والملاحظ أن هيكلية المنتجات المصدرة – التي تعبر عن هيكلية الإنتاج الأساسية، كما تعبر عن السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف – لم تسجل تطورا كبيرا في سوريا على المدى الطويل، كما يتبين من الجدول المرفق. وبالمقابل، نجد أن بلدانا أخرى مصدرة للنفط، كالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إنما بدرجة أقل قد تمكنت من تنويع هيكلية المنتجات المصدرة بعيدا عن المنتجات الأولية وباتجاه صادرات الصناعة التحويلية. وهذا أيضا ما فعله الأردن.

أخيرا، نلاحظ مدى استجابة التجارة للتغيرات في السياسة الاقتصادية. فالتخفيضات الجمركية التدريجية المتفق عليها على السلع الرئيسية، وإنشاء منطقة تجارية حرة بين لبنان وسوريا ابتداء من سنة 2002، هي تدابير بدأت تعطي ثمارها، مع تحقيق زيادة كبيرة في حجم التجارة الثنائية. فالمستوردات والصادرات المسجلة تمثل حاليا حوالى ...% من تجارة سوريا الخارجية و...% من تجارة لبنان الخارجية. أما العوامل الرئيسية التي تعيق النمو التجاري فهي الحواجز غير الجمركية، ومنها التكاليف المرتفعة للتخليص الجمركي، ووجود احتكارات استيراد عديدة وحمائية بيروقراطية.

9- مما يستحق التعليق خاصتان أخريان من خصائص الوضع الاقتصادي للبلدان العربية. أولا، لم تتمكن منطقتنا من اجتذاب التدفقات الرأسمالية والاستثمار الأجنبي المباشر. فحصة منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا من التدفقات المالية الدولية نحو البلدان النامية كانت تبلغ دوما أقل من 3%. أما تدفقات الاستثمار غير المباشر، أي استثمارات الحافظة، فكانت محدودة جدا، أي أقل من 2% من تلك التدفقات الدولية، علما بأن بعض البلدان – خصوصا لبنان الذي يقترض على نطاق واسع من سوق السندات الأوروبية – تجتذب معظم هذه التدفقات. ثانيا، تم توجيه التدفقات الرأسمالية والاستثمارات نحو قطاع النفط والقطاعات الأخرى ذات الصلة، وكذلك نحو الخصخصة إنما على نطاق محدود. وحتى عملية الإصلاح التي انطلقت في التسعينيات وأدت إلى خصخصة موجودات عائدة للدولة، بجد أنها لم تجتذب رساميل كبيرة. والشكل الوحيد للتمويل الذي تبلغ فيه حصتنا درجة هامة هو تمويل المشاريع، الذي اتجه نحو استثمار الموارد المعدنية (النفط والغاز)، وهو متصل بعدد من المشاريع في قطر والمملكة العربية السعودية والبحرين.

ومن جهة أخرى، فالمنطقة هي، على أساس صاف، منطقة مصدّرة للرساميل إلى باقي العالم. أما عجزنا الظاهر عن اجتذاب موارد خارجية فيعود إلى عوامل متعددة. فالمستثمرون يتصورون العائد المتوقع على استثماراتهم مقارنة بالمخاطر المتوقعة أثناء مدة الاستثمار. وتشير الأدلة إلى أن المخاطر الاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها، سواء أكانت على مستوى المنطقة أم على مستوى البلدان بمفردها، كانت مرتفعة مقارنة بالعائد المتوقع على الاستثمار. وفضلا عن ذلك، لم يتم تطوير قنوات الاستثمار والوساطة المالية في

منطقتنا. فنحن لم نطور أسواقنا المالية، بما في ذلك أسواق الأسهم والسندات. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن لدى المستثمرين الدوليين فرصا متعددة. فهم يفتشون ويستثمرون حيث تكاليف المعاملات هي على أدنى مستوى، كما أنهم يسعون إلى استثمارات تمكنهم من الخروج بسهولة في حال تدهور البيئة الاستثمارية. أخيرا، إن الحواجز التي تصطدم بها الاستثمارات، من حيث التمييز في حقوق إنشاء المؤسسات الاقتصادية، والنظم الرقابية، والروتين الإداري والبيروقراطية، قد شكلت حافزا سلبيا رئيسيا في وجه الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي على حد سواء. والملاحظ أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالاستثمار الكلي، وبالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، هي من أدنى الحصص في العالم. وهي، في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، بصورة وسطية، أقل بستة أضعاف مما في البلدان المتوسطة الدخل.

10- يشير عدد من الدراسات والأدلة التجريبية إلى أن ثمة شكوى أساسية لدى المواطنين ومؤسسات الأعمال في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، وهي تتعلق بقضية "الحكم السليم". فاعتماد الحكم السليم، المكوّن من التقاليد والمؤسسات، التي تتم بواسطتها ممارسة السلطة وتنفيذ السياسات وإدارة الحكومة، هو أمر أساسي بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا. وفي حين أن الفعالية والكفاءة هما الوجهان الكميان للحكم السليم، هناك أيضا أوجه نوعية. وقد تم، في دراسة حديثة العهد، تصميم ستة مؤشرات عن الحكم السليم في 175 بلدا. وقد صممت قياسات كمية لستة من عناصر الحكم السليم في سنة 1998 وسنة 2001، وهي: (1) مدى التعبير عن الرأي والمساءلة؛ (2) الاستقرار السياسي؛ (3) الفعالية الحكومية؛ (4) نوعية الضوابط؛ (5) حكم القانون؛ (6) مكافحة الفساد[5].

[5] راجع

Governance and Anti-Corruption | Data | 2001 Governance Indicators, Governance Matters II: Updated Indicators for 2000/1, D. Kaufman, Aart Kraay and Pablo Zoido- Lobaton, Governance and Anti-Corruption | Publications | Governance Matters II.

وبالطبع، هناك تغير كبير في المؤشرات بين بلد وآخر، كما أنه توجد ضمن البلد الواحد فروق في تقييم الحكم السليم بالقياس إلى المؤشرات الإفرادية. ومع ذلك، تمثل المؤشرات قياسات موجزة لعناصر الحكم السليم، والنتيجة التي تنطوي عليها هي أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا قريبة من المعدل العالمي، لكنها أدنى من مستويات الفئة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. فمدى التعبير عن الرأي والمساءلة ونوعية الضوابط ومكافحة الفساد هي من نقاط الضعف في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا.

وبالتالي، تشير الأدلة المتعلقة ببلدان المنطقة إلى أن إنشاء ثقافة ديموقراطية يواكبها الإطار المؤسسي اللازم لحياة ديموقراطية منتظمة هو أمر يجب أن يتصف بأولوية مرتفعة في برامج عمل الحكومات. وبهذا الصدد، يقوم مفهوم الحكم السليم بدور بارز تزداد أهميته باستمرار. فالطريقة الفضلى لإدارة وتنسيق التفاعل بين المؤسسات، العامة منها والخاصة، هي هدف قائم بذاته من وجهة السياسة العامة. ومن الممكن النظر إلى الحكم السليم على أنه نمط من ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية بهدف تحسين إدارة الشؤون العامة في بلد معين على جميع المستويات، سواء أكان ذلك على المستوى الوطني أم على المستوى المحلي. والهدف المنشود هو أن تكون عملية صنع القرارات على المستوى الجماعي عملية فعالة وديموقراطية وشفافة. وفي هذا الإطار، لا بد لي من الثناء على السلطات السورية التي اتخذت، بقيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد الحازمة، موقفا واضحا في سياستها العامة فنفذت تدابير من شأنها مكافحة الهدر والفساد، وتحقيق مزيد من الشفافية في تسيير الشؤون العامة على مختلف المستويات.

11- يبين الجدول رقم 3 أدناه والرسوم البيانية المرافقة وضعنا الحالي فيما يتعلق بالفجوة الرقمية، أي الفجوة بيننا وبين البلدان الرائدة من حيث الاستثمار والطاقة والاستخدام لتكنولوجية المعلومات والاتصالات. فالوضع السائد في البلدان العربية شبيه بوضع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبوضع عدد من أفقر بلدان العالم. والواقع أنه في غياب تنفيذ سريع للاستراتيجيات الإلكترونية على مستوى البلدان بمفردها وعلى مستوى المنطقة، بالإضافة إلى عدم تحقيق تعاون دولي، نجد أن البلدان العربية لن تحقق التلاقي المنشود مع البلدان الرائدة، أو البلدان التي تبعتها، بل إنها ستقع في الهاوية الرقمية.

إن استعراضنا للتطورات الرئيسية، من اقتصادية ومالية وتكنولوجية، واتجاهاتها الكبرى في العالم العربي وسوريا ولبنان، هو، في الواقع، نداء نوجهه للقيام بعمل سريع وحازم. فالعالم العربي يحتاج إلى نهضة. فماذا يجب علينا أن نفعل؟ وكيف نتجه نحو المستقبل؟